



جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإنسانية
قسم اجتماع

الإسم : آية السيد نصر إبراهيم الفرقة : الثالثة د: أسماء مصطفى



استراتيجيات التنمية في ضوء العالم الثالث

مقدمة

إن من أهم حقائق العصر الذى نعيش فيه ذلك التفاوت الواضح والصارخ بين الشعوب المتقدمة والنامية ، مما يجعل هذه الحقيقة مؤلمة هي أن الأغلبية العظمى في مجتمعات العالم النامي تعاني من التخلف ، إلا أنه بانتهاء الحرب العالمية الثانية جدت تغير في العلاقات الدولية كان من شأنه تفكك النظام الإستعماري القديم ، وتخلص عدد كبير من الدول من السيطرة الإستعمارية ومنذ ذلك التاريخ والشعور يتزايد بين مختلف الدول بانقسام العالم إلي مجموعتين من الدول : دول متقدمة اقتصادياً بلغت مستويات عالية من التطور الإقتصادي ، وأصبحت تستأثر بنصيب كبير من الدخل العالمي ، ودول نامية أمتخلفة تحصل علي نصيب محدود من الدخل العالمي جعلها تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ، ومن ثم فقد واجهت مشكلة تنمية اقتصادياتها والقضاء علي التخلف في أقل وقت ممكن وبالتالي كرست جهودها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً بعد حصولها علي الإستقلال السياسي وجدير بالذكر أن الإستقلال السياسي ليس غاية في ذاته وإنما هو بداية للتغير الإقتصادي والاجتماعي .

وبذلك تحولت قضية التغير الإقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان إلي واحدة من أكثر القضايا أهمية لارتباطها بمصالح سكان الدول النامية ولقد لوحظ أن هذه الدول بمثابة القسم المتخلف من العالم المعاصر ، ويبدووا ذلك واضحاً في الهوة الشاسعة والتفاوت الواضح بينها وبين البلدان المتقدمة



ويرجع هذا التفاوت في جانب منه إلي ضعف البنيان الزراعي وضعف التصنيع وانخفاض مستوى دخل الفرد ومستوى المعيشة ، إلي جانب الإستعمار الذى يمثل العامل الرئيسي الذى أعاق تطور هذه البلدان وتسبب في زيادة تخلفها ، فعلي الرغم من الحصول علي الإستقلال السياسي أفسح الطريق أمام هذه البلدان لإمكانية التطور ، فإنها ما تزال متخلفة عن ركب التقدم

مفهوم العالم الثالث

احتلت قضية التنمية والتخلف اهتمام العديد من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية التي تضمنت معظم كتاباتهم بالإشارة الى كثير من المصطلحات التي أطلقت على مجموعة البلدان التي كانت مستعمرة وناضلت من اجل التحرر الوطني ومواجهة التخلف .

ولقد أُطلق على هذه البلدان في البداية مصطلح البلدان المتخلفة إلى أنه مع قدوم القرن العشرين ظهرت عدة مصطلحات للإشارة إلى تلك الدول مثل البلدان النامية والعالم الثالث ولا شك أن مصطلح البلدان المتخلفة يفتقر الى الدقة فأى تخلف نقصد ؟

فهل هو التخلف الذي حدث بالفعل القوى الاستعمارية أم هو حالة متأصلة في تلك البلدان إذا ما قوبلت بواقع المجتمعات المتقدمة في القول بالتخلف والتقدم يتصل بأحكام القيمة .

أما مصطلح البلدان النامية فإنه يضم شعوباً ومجتمعات كثيرة ومتفاوتة من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي فعلى سبيل المثال تملك الهند والبرازيل والمكسيك والجزائر صناعة متطورة نسبياً بينما تقل عدد المشروعات الصناعية .



في غالبية بلدان افريقيا كما تتباين البلدان النامية من حيث دخل كل فرد و من حيث المساحة و كثافة السكان ويعني هذا ان مصطلح البلدان النامية يفتقر الى قدره على التمييز بين المجتمعات التي حققت التنمية فعلا وبين المجتمعات التي في طريقها الى التنمية وسواء كان المصطلح المستخدم البلدان النامية او المتخلفه فانه يقصد به المناطق والشعوب التي لم تشارك بشكل ايجابي في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي التي حققتها بعض الشعوب خلال الفتره من الثوره الصناعيه حتى الحرب العالميه الثانيه ولقد انتشر استخدام مصطلح العالم الثالث في الفتره التي اعقت الحرب العالميه الثانيه و حصول معظم بلدان العالم الثالث على استقلالها ومن ثم فقد لاقى هذا المصطلح رواجا وانتشارا لانه يحوي بداخله على المغزى العميق الذي يشير الى مجموعه من الشعوب التي تعيش في قاعه تدرج النظام العالمي .

إن تعبير العالم الثالث يضم مجموعة الدول التي تسودها بقدر ما خصائص محددة في هذه الدول يزداد إحساس الجموع بالحاجة الى القادة والصفوات كما تحدث العديد من التغيرات التي تحدث في هذه الدول يستتبعها تغيير في النواحي السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات في طرق الحياه السائدة والمألوفة كما تشترك هذه البلدان في مجموعة من السمات التي تظهر في تخلفها عن التطور الاقتصادي والاجتماعي بسبب الاستغلال الامبريالي ولا تزال حتى الآن هدفا للنهب من قبل الاحتكارات الرأسمالية وتعاني من التبعية المتعددة للجوانب للدول الامبريالية ومن الملاحظ أن التبعية هي نتائج لخضوع بلدان العالم الثالث لقوة النسق الاقتصادي الأوروبي الذي ظهر بتأثير الثورة الصناعية التي انبثقت في بريطانيا وانتشرت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

استراتيجيات التنمية في العالم الثالث



ينبغي القول ان مفهوم استراتيجيه التنمية يعد من ابرز المفاهيم المطروحه اليوم في اطار المناقشات الدائرته حول التنمية والتخلف ويقصد بهذا المفهوم الطريق المؤدي الى تحقيق ارتفاع مستوى المعيشه للجموع البشريه في العالم الثالث والتي تعاني من التخلف كما ظهر تعريف اخر لها حيث يقصد بها مجموعه الاهداف الكليه طويله الاجل والتي يعتقد انها تشكل اذا ما تحققت تطورا حضاريا عميقاً وشاملاً للمجتمع مصحوباً بالوسائل الاساسيه التي تضمن تحقيق هذه الاهداف وقد اتسمت السنوات القليله الماضيه ببذل المحاولات العديده لعرض كثير من الاستراتيجيات التي تستهدف جميعها الوصول الى حل لمشكله التخلف ومع ذلك لم تنجح هذه الاستراتيجيات في تحقيق اهدافها المرجوه وذلك نتيجة التزايد الرهيب في أعداد الافراد الذين لم يصلوا الى الحد الادنى لمستوى المعيشه الى جانب التفاوت الواضح في الدخول في الدول الناميه واتساع الهوة بين الدخل القومي في الدول الناميه والصناعيه كل هذا يؤدي الى تحطيم الجهود الراميه لتحقيق التنمية واتجاه العديد من الدول الى اجراء العديد من التغيرات في استراتيجيتها ومن الحقائق التي لا خلاف عليها ان استراتيجيات التنمية لا تستقيم الا اذا كانت مرتكزة على واحد من نظريات التنمية وبقدر واقعيه هذه النظرية في تفسيراتها للترابطات بين الاسباب والمظاهر والبواعث والخصائص لكل من التنمية والتخلف تزداد فرص النجاح التي يمكن الاستراتيجيه تحقيقها .

هذا بالاضافه الى ان ادي استراتيجيه التنمية ينبغي ان تاخذ في اعتبارها نوع المجتمع الذي تريد تنميته وخصوصيته التاريخيه وقيمه الإجتماعية وأهدافه السياسيه والاقتصادييه و اسلوب حياة الإنسان ونظرتة الى الحياة ولا شك ان هذه القضية الأخيرة على درجة من الأهمية ويرجع هذا الى تأثير وسائل الاعلام الحديثه في تغيير أنماط السلوك والقيم فقد يكون هذا التغيير المرغوب فيه لأنه ملائم للتنمية الا انه قد تكون له آثاره السلبية ومن ثم فان من يتصدون لوضع استراتيجيه ينبغي أن يضعوا في الاعتبار ان



العادات و انماط السلوك يمكن تغييرها ، فإغفال هذه الحقيقة يحمل في طياته أخطر ما يعيب أي استراتيجية الآن وهو أن تصبح غير واقعية لأن سلوك الأفراد قد يختلف عن الدعائم التي تنهض عليها هذه الاستراتيجيات ومن هذا المنطلق نعرض أهم الاستراتيجيات التنموية الغربية و نحاول التعرف على أهم الدعائم التي تنهض عليها ومدى ملاءمتها للتطبيق على دول العالم الثالث لما له من خصوصية تاريخية و ثقافية وسياسية معينة .

1- استراتيجية النمو من المنظور الاقتصادي

تنبه علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها إلى ضرورة تبني استراتيجيات التنمية الاقتصادية وربما يرجع ذلك إلى أن الغالبية العظمى من العلماء نظروا إلى التنمية باعتبارها عملية اقتصادية .

ومن أبرز النظريات التي أشارت إلى التنمية من منظور اقتصادي النظريه الكلاسيكيه وأهم اقطبها آدم سميث وريكاردوا ومالتس وتركز هذه النظريه على راس المال والسكان كعناصر اقتصاديه تؤدي إلى التنمية الاقتصاديه كما ان هناك النظريات الكلاسيكيه المحدثه التي اضافت الاستثمارات الخارجيه كما اضافت النظريه الإكيزية عنصراً جديداً له أهميته في احداث التنميّه الاقتصاديّه و هو الطلب الفعال و يعني انه اذا توافرت لدى افراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكيه فان ذلك ينعكس على زياده في إنتاج السلع الاستثمارية ويؤدي كل هذا إلى زياده حجم النشاط الانتاجي الكلي وينعكس ذلك على زياده حجم العماله في المجتمع ويعتبر النموذج الذي قدمه هارولد لضمار من اكثر نماذج النمو الاقتصادي قوه وهو امتداد للتحليل الذي قدمه كنز وينظر هذا نموذج إلى راس المال باعتبارها عاملاً أساسياً من الانتاج ويعتمد النمو على جانبين يقاس على أساسهما نسبه الدخل من الاستثمارات إلى الدخل القومي وحساب انتاجيه



راس المال وجدير بالذكر انه ينبغي زياده هذين الجانبين الوصول الى اعلى نمو مع تحقيق مستوى معين من الادخار.

مما سبق يتضح لنا ان النمو الاقتصادي يمكنه ان يحدث بطريقتين احدهما من خلال زياده في عوامل الانتاج مثل راس المال والطاقة والموارد الاخرى من خلال زياده في انتاج الموارد كنتيجة للتقدم التقني وتحقيق الطريقه الاولى قدر اكبر من الانتاج من خلال امتلاكها اهم عوامل الانتاج اما الطريقه الثانيه فتشتمل على مجرد ادخال التحسينات على هذه العوامل ولا يفوتنا في هذا المقال ذكر نظريه روستو التي تعتبر من اشهر نظريات النمو الاقتصادي الذي قدمها عام 1960 حيث أكد على ان النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط على مستوى الاستثمار وانما يتوقف بدرجة اكبر على مكوناته الداخليه والعلاقه بين قطاعاته المختلفه.

2 - استراتيجيه التصنيع

اتجهت معظم استراتيجيات التنميه المبكره الى التركيز على التصنيع اعتقادا بانها مشكلات التخلف يمكن تجاوزها اوتوماتيكيا من خلال محاكاة استراتيجيات التصنيع المطبقه في العالم المتقدم ومن هذا المنطلق سعت حكومات دول العالم الثالث نحو تطبيق هذه الاستراتيجيه رغبه منها في توسيع قاعدتها التنمويه وتربيه حاجاتها المتزايدة هذا بالاضافه الى اهتمامها بتوفير النقد الاجنبي وذلك من خلال انتاج السلع محليا بدلا من استيرادها هذا الى جانب ان التصنيع يمكنه ان يخفف من حده البطاله وذلك من خلال ايجاد فرص عمل تستوعب الزياده الهائلة في اعداد السكان وتنقسم استراتيجيه التصنيع وذلك من زاويه الوسيله التي يستعان بها لتنميه مجتمعات العالم الثالث الى استراتيجيه الإحلال محل الواردات ، إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.



أ- استراتيجية الإحلال محل الواردات

تتحقق هذه الاستراتيجية عندما تنتج الدولة محلياً ما كانت تستورده من قبل أو تنتج بما كانت سوف تقوم باستيراده لو لم تقم بهذا الانتاج وقد تم تطبيق ذلك عن طريق خلق السوق المحليه للصناعه التي تحل محل الواردات وكانت سبيل لذلك خلق الحماية الكامله لها وقد استخدمت الحكومه ادوات لتنفيذ السياسه مثل التعريفه الجمركيه كما دعمت هذه الادوات بعض الاجراءات الاخرى من اهمها سياسات سعر الصرف الى جانب حمايه الصناعات الناشئه عن طريق الجمارك والحصص النسبيه والتصاريح علي الاستيراد .

ب- استراتيجية التصنيع من اجل التصدير

ترتكز هذه الاستراتيجية على القيام بالصناعات التي يتوافر لها فرصه تصدير منتجاتها او قدر منها الى الخارج والمبرر الذي وضعته هذه الاستراتيجية تكمن في انه يصعب على اي دوله ان تقوم بإنتاج كل احتياجاتها ومن ثم لابد ان تقوم باستيراد قدر أو آخر من السلع والخدمات الاجنبيه و نظرا لإعتماد الدول الناميه على صادراتها من المواد الاوليه التي تعاني من تدهور شروط التبادل وعدم زياده حجمه فمن الضروري اللجوء الى تصدير المزيد من المنتجات الصناعيه ولقد واجهت دول العالم النامي التي حاولت التصنيع من اجل التصدير عقبات كثيره اذ انها قامت بتصدير بعض منتجات مصانعها الى الاقطار المتقدمه تكنولوجيا ولقد قوبل ذلك خلال مؤتمرات الامم المتحده للتجاره والتنمية بقلق الدول المتقدمه بشأن حمايه عمالتها وصناعاتها المحليه ومن ثم وضعت العديد من القيود كالتعريفات الجمركيه وعدد من الوسائل الاخرى لتحديد الصادرات من سلع الدول الناميه خلاصه القول ان هذه الاستراتيجية لا تعدو ان تكون مجرد



اقامه لبعض الصناعات المرتبطة بالخارج ومن ثم فانه اذا كانت هذه الصناعات تنشأ لتلبية الاحتياجات الخارجية فهي لا يمكن ان تساهم في انشاء صناعه متوازنة تصبح اساسا لتغيير الهيكل الاقتصادي برمته إنما هي تعمق علاقه التبعية للخارج وتحد من امكانيه القيام بتطوير صناعي يرتبط بالاحتياجات الحقيقه للدول الناميه يكون سبيلها للخروج من التخلف الى جانب هذا التفرد استراتيجيه التصنيع من اجل التصدير العديد من القيود التنظيميه والسياسيه والتكنولوجيه والتي لا بد من التخلص منها من الوقوف امام المنافسة الكبيره من قبل الدوله المتقدمه وتعد القيود التكنولوجيا من اهم المعوقات التي تواجه استراتيجيه التصنيع في دول العالم الثالث ويرجع هذا الى ان التصنيع من خلال المدخل تكثيف راس المال يؤدي الى اهدار الامكانات القوميہ إذ انها لا تتلائم مع كثافه العمل ومن ثم تفعل القليل لمواجهه البطاله الحاليه كما يؤدي مدخل تكثيف راس المال الى خلق نوع من التحديث على الاقتصاد حيث يتم محاكاة النماذج الغربيه بدون اي تحول في الاتجاهات والتنظيمات التي يحتاج اليها لتدعيم التغيير المستمر ومن ثم يحدث نوع من الازدواجيه في دول العالم الثالث كما تزداد الفجوه بين القطاع الفقير والقطاع الحديث ويستمر فقر الجماهير وهامشيتهم ومن الجدير بالذكر أن اتباع دول العالم الثالث للاستراتيجية التصنيع وفقا للإتجاهات الرأسمالية كانت له نتائج البيئية الضاره فقد اثر على الموارد العالميه بشكل ملحوظ ومن ثم فإن رفع معدلات التنميه الصناعيه معناها مزيد من الضغط على البيئه بصورة تفوق قدرتها على الاستيعاب و لقد أدى هذا إلى إشارة ميدوز الى ما يسمى بحدود النمو و يشير هذا المصطلح الى حقيقة مؤداها ان البيئه لا يمكنها تحمل معدلات الراهنة للنمو الاقتصادي والسكاني رغم التكنولوجيا المتقدمة الى جانب ان التصنيع ينتج عنه قدر كبير من الملوثات والتي تنطلق الى الهواء محمله باول اكسيد الكربون وثاني اكسيد الكبريت وتساقط الاخير كمطر حمضي روث الأرض والنبات والبحيرات والأنهار .

